

والمشددون يُطَبِّلُ لهم وَيُزَمِّرُ ، لكن الميسَّرين لا يُعجبون هؤلاء أو هؤلاء ، وللأسف هناك من النَّاسِ مَنْ يَشَدُّ لِرُضِي النَّاسِ ، وأنا حقيقة أرجو أن أكون ممن يَرْضِي الله وحده ، فأنا لا يهمني أن أَرْضِي زيدا أو عمروا ، وهيهات أن ترضي جميع الأذواق وجميع الميول ، وكما قال الشاعر :

وَمَنْ فِي النَّاسِ يُرْضِي كُلَّ نَفْسٍ      وبين هوى النفوس مدى بعيد  
وقال آخر :

إذا رَضِيتُ عني كرامُ عَشِيرَتِي      فلا زال غضباً عليّ لنامها  
فأنا لا أريد أبداً رَضاً فلان أو علان ، ولكن أهتمُّ بالدليل ، وأكون وراء الدليل ، وليس من حقِّ أحد من النَّاسِ أن يُلْزمني برأيه هو ، وإذا لم أكن على رأيه أصير عدواً له ، ومخالفاً للمنهج الصحيح ، فَمَنْ الذي جعل منك حَكَمًا ، حتى تُخَطَّئَ الآخرين لأنهم خالفوك ؟ ! فهذه التهم ليست صحيحة .

بعض المسائل التي يستند عليها هؤلاء في تهمهم هذه :

وذكر السَّائل بعض المسائل التي يستند عليها هؤلاء في تهمهم هذه ، فسأذكرها وأردُّ عليها :

المسألة الأولى : القرضاي يبيح زكاة الفطر نقداً :

وماذا في هذا ؟ هذا رأي أبي حنيفة وأصحابه ، ورأي

خامس الراشدين عمر بن عبد العزيز ، الذي كان يأخذ زكاة  
الفطر بالدرهم ، ويوزّعها .

والمشكلة - أيها الإخوة - تكمن في أن في الإسلام  
مدرستين : مدرسة ترى أن أحكام الشرع معللة ، وأن  
للشريعة مقاصد .

ومدرسة نسميهم الظاهرية الجدد ، فهناك الظاهريون  
القدماء ، كأبي داود الظاهري ، وابن حزم الظاهري .

وابن حزم هذا إمامٌ علامة انتفعتُ بكتبه ، ولكنه ظاهري ،  
فيرى أن الشرع يُفرّق بين المتساويين ، ويجمع بين المختلفين ،  
ويأخذ بظاهر النصوص .

ففي حديث : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي  
لا يجري »<sup>(١)</sup> . يقول : (البائل في الماء الراكد الذي لا يجري  
حرام عليه الوضوء بذلك الماء والاعتسال به لفرض أو لغيره ،  
وحكمه التيمم إن لم يجد غيره .

وذلك الماء طاهر حلال شربه له ولغيره ، إن لم يغيّر البول  
شيئا من أوصافه ، وحلال الوضوء به والغسل به لغيره .

---

(١) متفق عليه : رواه البخاري في الوضوء (٢٣٩) ، ومسلم في الطهارة  
(٢٨٢) ، عن أبي هريرة .

فلو أحدث في الماء أو بال خارجاً منه ، ثم جرى البول فيه فهو طاهر ، يجوز الوضوء منه والغسل له ولغيره ، إلا أن يغير ذلك البول أو الحدث شيئاً من أوصاف الماء ، فلا يجزئ حينئذ استعماله أصلاً له ، ولا لغيره . . .

فلو أراد عليه السلام أن ينهى ، عن ذلك غير البائل لما سكت ، عن ذلك عجزاً ، ولا نسياناً ، ولا تعيناً لنا بأن يكلفنا علم ما لم يبده لنا من الغيب . . . (١) .

وفي حديث : « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن » قالوا : يا رسول الله ، وكيف إذن ؟ قال : « أن تسكت » (٢) .

(قال أبو محمد : فذهب قوم من الخوارج إلى أن البكر إن تكلمت بالرضا ، فإن النكاح يصح بذلك ، خلافاً على رسول الله ﷺ ، وعلى الصحابة رضي الله عنهم . فسبحان الذي أوهمهم أنهم أصحُّ أذهاناً من أصحاب رسول الله ﷺ ، وأوقع في نفوسهم أنهم وقفوا على فهم وبيان غاب عنه رسول الله ﷺ ، نعوذ بالله عن مثل هذا . فأما رسول الله ﷺ فإنه أبطل النكاح - كما تسمعون - عن البكر ما لم تستأذن فتسكت ، وأجازه إذا

---

(١) المحلى لابن حزم (١٤٢/١) .

(٢) متفق عليه : رواه البخاري (٥١٣٦) ، ومسلم (١٤١٩) ، كلاهما في النكاح ، عن أبي هريرة .

استأذنت فسكتت بقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تنكح البكر حتى تستأذن وإذنها صماتها » .

وأما الصحابة فإنهم - كما أوردنا في الخبر المذكور آنفا - لم يعرفوا ما إذن البكر ، حتى سألوا رسول الله ﷺ عنه ، وإلا فكان سؤالهم عند هؤلاء فضولا ، وحاشَ لهم من ذلك ، فتنبَّه هؤلاء لما لم يتنبَّه له أصحاب رسول الله ﷺ ، ولا نبَّه عنه عليه السلام ، وهذا كما ترون . وما علمنا أحدا من السلف روي عنه أن كلام البكر يكون رضا<sup>(١)</sup> .

يقول : إذا نطقت لا يصح العقد ، لمخالفته الحديث .

وهذه هي الظاهرية والحرفية ، لأنه يرى أن الأحكام لا تُعلَّل . ونحن ضد هذا ، فنقول : الأحكام لها مقاصد ، ولها علل .

فمثلا : زكاة الفطر ، لها مقصد ، أم لا ؟ فأنا - وأعوذ بالله من كلمة أنا - ومن سبقني نقول لها مقصد ، ودلَّ عليه بعض الأحاديث ، مثل : « أغنوهم في هذا اليوم »<sup>(٢)</sup> . فإذا هو يقصد

---

(١) المحلى (٥/٩) .

(٢) رواه الدارقطني في زكاة الفطر (٢١٣٣) ، والبيهقي في الزكاة (١٧٥/٤) وقال : أبو معشر هذا - يعني أحد رواته - نجيح السندي المدني غيره أوثق منه » .

الإغناء ، فبدلاً من أن يذهب الفقير إليك ، تبحث أنت عنه في هذا اليوم ، فالإغناء هو الهدف ، والإغناء قد يتحقق بالطعام ، أو بالمال يشتري به الطعام أو غير الطعام ، والنبي ﷺ لم يُقدّر زكاة الفطر نقوداً ؛ لأن النقود كانت عند العرب عريضة جداً .

لم يكن للعرب قبل البعثة نقوداً ، ولم يضربوا نقوداً ، ولكن كانت النقود تأتيهم ، إما فضية من بلاد الفرس وهي (الدرهم) ، أو ذهبية من بلاد الروم وهي (الدنانير) .

ولم تكن هذه النقود إلا عند التجار ، أما المزارعون وأصحاب الإبل وغيرهم فلم يكن عندهم نقود ، فيسّر عليهم ، ولم يطالبهم بماليس عندهم ، فجعلها صاعاً من زبيب ، أو من تمر ، أو من شعير ، أي شيء يتيسر له .

ومن ناحية أخرى فقد حدّد النبي ﷺ مقدار الزكاة بالصاع ؛ لأنه يشبع حاجة بشرية محدّدة ، فلو حدّدها بشيء من النقود فقد تدرّكها تغيّر القدرة الشرائية ، فهي تعلو وتهبط في وقت ما ، بينما الصاع لا يتغيّر ، كما قال حكيم الإسلام ولي الله الدّهلوي : (وإنما قُدّر بالصاع ؛ لأنه يشبع أهل البيت ، ففيه غنية معتدّ بها للفقير ، ولا يتضرّر الإنسان بإنفاق هذا القدر غالباً) <sup>(١)</sup> .

---

(١) حجة الله البالغة لولي الله الدهلوي ص ٥٠٩ ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ومكتبة المشي ، بغداد .

فهناك حكمة من هذا التقدير ، وهي التيسير ، وهذا ما جعل أبا حنيفة ، بل جعل البخاري نفسه ، وهو عَلمٌ من الأئمة يقول بجواز إخراج القيمة في زكاة المال أو في زكاة الفطر<sup>(١)</sup>.

ولما ذهب معاذ بن جبل إلى اليمن قال لهم : ائتوني بعَرَضِ ثياب خميص ، أو لبيس في الصدقة ، مكان الشعير والذرة ؛ أهون عليكم ، وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة<sup>(٢)</sup> .

فقد كانت اليمن مشهورة من قديم المنسوجات ، فقال لهم : هاتوا لي هذه البرود والمنسوجات ، ونأخذها بالقيمة بدلاً من الذرة والشعير وغيره ، وهذا أهون عليكم ، ولأن الفقراء في المدينة محتاجون لها ، فالنفع من الناحيتين .

---

(١) قال الحافظ في فتح الباري (٣١٢/٣) : (قال ابن رشيد وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم لكن قاده إلى ذلك الدليل) .

(٢) رواه البخاري تعليقا ، قال الحافظ في تغليق التعليق (١٣/٣) : وهو إلى طاووس إسناده صحيح لكنه لم يسمع من معاذ فهو منقطع . ورواه الدارقطني في الزكاة (١٩٣٠) وقال : هذا مرسل ، طاووس لم يدرك معاذ ، والبيهقي في الزكاة (١١٣/٤) .

راجع الكلام على حديث معاذ في كتابنا فقه الزكاة (٨١٥/٢ - ٨١٩) .

وهذا ما ارتضاه الإمام البخاري ومال إليه ، موافقا للحنفية مع أنه من أكثر من خالف الحنفية ، وروى أيضاً هذا الرأي عن عمر بن عبد العزيز ، والحسن البصري ، وإليه ذهب سفيان الثوري ، وروى عن أحمد مثل قولهم في غير زكاة الفطر .

فبالله عليكم ، هؤلاء الذين يقولون : إخراج الزكاة نقوداً باطل ، ويقدمون فتاوى في الإذاعة ، وخطب منبرية نارية ، ومعركة مع المخالفين لهم في هذا الأمر ، نسوا أنهم يُعسرون على الفقير ، ولو قالوا : الذين يقيمون في القرى أو البادية ، يخرجونها تمرا أو أرزا . . إلخ ، لكان هذا هو الأصح .

فلو رأيت القاهرة مثلاً ، فيها (١٢ مليون) مسلم ، أقول للمسلمين الموجودين بها ، أخرجوا (١٢ مليون) صاعاً من الشعير ، أو الذرة أو القمح ، فمن أين يأتون بـ (١٢ مليون صاعاً) ، هل يذهبون إلى الريف ليأتوا بالـ (١٢ مليون صاع؟!) ولو فرض أنهم جاءوا بها ، فلمن يعطوهم ؟ والفقير في هذه المناطق وأشباهاها ، لا يأخذ الذرة أو الدقيق ليطحنه أو يعجنه ، كما هو موجود في الأرياف ، فبذلك تعطيه شيئاً لن ينتفع به ، وتكون بدلاً من أن تُيسر عليه ، عسرت عليه .

وهذه هي العصرية أيها الإخوة ، إذا أردت أن تحكم  
فاحكم على نفسك ، لكن لا تحكم على جميع المسلمين ،  
وتحمل الفقير ما لا طاقة له به ، وأنا منذ ذهبت إلى قطر أفتي  
بهذا ، ويفتي بهذا أيضا فضيلة الشيخ : عبد الله بن زيد آل  
محمود رئيس المحاكم الشرعية ، وأنا أرجح مذهب أبي  
حنيفة في هذا ، وقد قال علماء الحنفية : فإن قيل : أيهما  
أفضل : دفع القيمة أم دفع الحنطة وغيرها ، قلنا : إذا كان  
زمان رخاء ، دفع القيمة أفضل ، وإذا كان زمان قحط ومجاعة  
دفع البرّ والحنطة وغيرها أفضل . لأن الإنسان لن يأكل النقود ،  
فهو أحوج إلى هذا الآن .

ففي المجاعة في السودان ، أو غيرها لا تعطوهم نقودا  
وإنما أعطوهم الأرز والذرة ، ووفّروا لهم الطعام . وهذا هو  
المعقول .

فالمشكلة أيها الإخوة : هل الأحكام الشرعية لها مقاصد  
وعلى أم لا ؟ يقولون : لقد خالفتم السنة . وأنا أقول : لا والله ،  
ما خالفنا السنة أبدا ، ولو فهمنا السنة على حقيقتها لعرفنا أن  
القصد أن نغنيهم .

فأي القولين أسدُّ وأرشد ، وأهدى وأقرب إلى مقاصد  
الشريعة وروح الإسلام ؟ !

## المسألة الثانية : الشيخ القرضاوي يبيح التصوير الفوتوغرافي :

أفتى مفتي الديار المصرية في عصره الشيخ محمد بخيت المطيعي ، وكان علامة عصره ، أَلَف رسالة سَمَّاهَا (القول الكافي في إباحة التصوير الفوتوغرافي) ، وجاء بالأدلة وناقش ، وخرج منها إلى أن هذا التصوير ليس الذي جاء في الحديث ؛ لأن التصوير الذي جاء في الحديث هو مضاهاة خلق الله ، وهذا ليس مضاهاة خلق الله ، بل هو خلق الله نفسه .

فالتصوير الفوتوغرافي هو انعكاس مثل الصورة التي تنعكس في المرآة ، الأمر الجديد فقط هو أنك بوسائل معينة حبستَ هذا الظل وأبقيته ، وثبته ، وأنا قلت : لو جاء الشيخ بخيت - رحمه الله - إلى الخليج لكان سمع أهل الخليج يقولون عن الصور : عكس . ويسمُّون المصور عكاسًا . فليست هي مضاهاة لخلق الله .

والمقصود بالمصورين في الحديث غير هذا النوع ؛ لأنه لم يكن موجودًا ، فمن الظلم لألفاظ الحديث أن تحمّلها أشياء لم تكن موجودة ، وقد قال بعض علماء السلف : الرسم باليد لا يدخل في التصوير . وهو مذهب القاسم بن محمد<sup>(١)</sup> ، أحد

---

(١) عن ابن عون ، قال : دخلت على القاسم وهو بأعلى مكة في بيته ، فرأيت في بيته حجلة فيها تصاوير ؛ القندس والعنقاء . رواه ابن أبي شبة في اللباس (٢٥٨١٠) . وصحح إسناده الحافظ في الفتح (٣٨٨/١٠) .

الفقهاء السبعة في المدينة ، وغيره ممن قالوا : أن كل صورة لا ظل لها ، أي : غير مجسمة ، فهي حلال<sup>(١)</sup> . وهذا طبعاً فيه كلام طويل ليس هذا مجاله .

المسألة الثالثة : الشيخ القرضاوي يبيح الغناء :

أنا لا أبيح الغناء بصفة مطلقة ، ولكنني أقيده بقيود :

القيد الأول : أن يكون موضوع الغناء متفقاً مع أدب الإسلام ، فلا يأتي أحدٌ يقول : (الدنيا سيجارة وكاس) . ومن يقول : (أبو عيون جريئة) . فالإسلام يقول : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ (النور: ٣٠) ، وهذا يقول : (أبو عيون جريئة) . وكأنه يجرئ الناس على المعاصي ، وكأن العيون الجريئة هي التي تستحق المدح ، وهكذا . فلا بد أن يكون موضوع الأغنية متفقاً مع الأدب الإسلامي .

القيد الثاني : أن تكون طريقة الأداء جادة ، فالأداء الذي فيه تكسرٌ وخلاعة ومياعة وإغراء لا يقبل إطلاقاً ، بل هو في الكلام العادي لا يقبل ، كما قال تعالى : ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيْطَمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ﴾ (الأحزاب: ٣٢) ، فكيف إذا كان معه نغم ، فقطعاً هو أشدُّ تحريماً .

---

(١) راجع : شرح مسلم للنووي (٨٢/١٤) ، وفتح الباري لابن حجر (٣٨٨/١٠) .

**القيد الثالث :** إذا اقترن بالغناء شيء آخر ، من فسق أو خمر وغيره ، فإنه يكون حراماً ، وهذا الذي جعل التشدد من قديم في مسألة الغناء ، وذلك أن الوسط الفني - كما يقولون- منذ القدم هو وسط ملوث بالترف والسرف والخمور ، وغيرها ، فقلماً يسلم منه إلا من رحم ربي ، وكان الناس قديماً لأجل أن تسمع الغناء ، لا بد أن تذهب إلى مجلس الغناء والطرب ، وهو مجلس فيه ما فيه من أنواع المنكرات ، ولكن الإنسان في عصرنا هذا يستطيع أن يسمع الغناء وهو بعيد عن المغنيين ، ومجالس الترف والسرف هذه .

فيفتح الراديو ويسمع الأغنية إذا كانت معناها لا بأس به ، وأداؤها لا بأس به ، أصبح هذا شيئاً آخر ، وهذا معنى العصرية التي يعييون عليها ، أن تُفرَّق بين ما يحدث الآن ، وبين ما كان يحدث من قبل .

**القيد الرابع :** أني أبيع الغناء بقدر ، لا بإطلاق ، أبيحه بقدر مُعَيَّن (مسألة الكم) ، فإنسان يجلس طوال النهار ، يسمع الأغاني في محطة من المحطات ، ثم ينتقل إلى محطة أخرى ، ويتقلب طوال النهار بين المحطات الغنائية ، هذا لا يجوز أبداً ، ولا يفعله عاقل ، بل لقد نهى الاسلام عن الإسراف في العبادة ، فكيف بالإسراف في اللهو ؟ ! وكل شيء إذا زاد عن حده انقلب إلى ضده .

بهذه القيود أنا أبيع الغناء ، وأريد أن أقول شيئاً : هناك أناس ينظرون إلى فئة معينة من الناس ، وكأنما يُفتنون لهذه الفئة ، وأنا أنظر إلى المسلمين في كلِّ مكان ، وإلى الإنسان الذي هو حديث عهدٍ بالإسلام ، أو حديث عهدٍ بتوبة ، عاش في المعاصي ، وهو جديد في الطاعة ، أنظر إلى الإنسان الذي في دينه رقة ، هؤلاء جميعاً نريد أن نكسبهم ، ونفتح لهم الأبواب التي ظنُّوها مغلقة ، فلماذا نشدد عليهم ؟ !

هناك أشخاص يعيشون مع جماعة ملتزمين ، فليعلموا أنه ليس كلُّ الناس هؤلاء ، فلا بدَّ أن يكون نظرك من أفقٍ أوسع ، ولذلك حين ينظر الإنسان إلى مثل هؤلاء ، يجعله ذلك يفتي بالأسر .

**المسألة الرابعة : الشيخ القرضاوي يبيح كشف الوجه واليدين :**

ولستُ في هذا أول مَنْ أباح كشف الوجه واليدين ، بل هذا ما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك ، وروي عن الإمام أحمد في ذلك ثلاث روايات : الأولى : كلها عورة إلا وجهها وكفيها ، والثانية : كلها عورة إلا وجهها خاصة ، واختاره الأكثر ، والثالثة : أنها كلها عورة حتى ظفرها<sup>(١)</sup>.

---

(١) الفروع لابن مفلح (٣٥/٢) .

وهذا ما فسر به ابن عباس وغيره ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ (النور: ٣١) ، وقال : ما ظهر منها ، الوجه والكفان<sup>(١)</sup> . وابن عمر ، وعن سعيد ابن جبير<sup>(٢)</sup> ، وجاء هذا عن عائشة<sup>(٣)</sup> ، وأكثر المفسرين يقولون هذا ، فأنا لم أت بجديد .

هناك رأي يقول : إن الوجه والكفين من العورة ، وهو مخالف لقول أكثر الفقهاء والمفسرين ، من أن الوجه واليدين ليسا من العورة .

ولو كان الوجه والكفان عورة ، فما معنى قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ (النور: ٣٠) ، فلو كان الأصل أن كل النساء منتقيات ، فعم سيغض بصره ؟ لا بد أن هناك شيء يرى ، فأمرت أن أغض بصري . وهذا هو المعقول .

وابن حزم - وهو رجل ظاهري حرفي كما قلنا - يقول : (والعورة المفترض سترها على الناظر وفي الصلاة - : من الرجل : الذكر وحلقة الدبر فقط ؛ وليس الفخذ منه عورة

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في النكاح (١٧٢٩٧) .

(٢) المصدر السابق (١٧٢٩٠ ، ١٧٢٩٨) .

(٣) رواه البيهقي في الصلاة (٢٢٦/٢) .

وهي من المرأة : جميع جسمها ، حاشا الوجه ، والكفين فقط ،  
الحر ، والعبد ، والحرّة ، والأمة ، سواء<sup>(١)</sup> .

لو كانت تغطية الوجه واجبة لقال الله تعالى وليضربن  
بخمرهن على وجوههن ، ولكن الله قال : ﴿ وَلَيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ  
عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ﴾ (النور: ٣١) ، والجيب هو فتحة الصدر ، لأن نساء  
الجاهلية كنَّ يحبن أن يكشفن عن نحورهن ويظهرن  
القلائد ، فأمرهن الله بسترها .

بل هل تريدون من الفتاة التي تحجبت وواجهت حرباً من  
أهلها ، بل ربما من والديها ، تحجبت بمعركة بينها وبين  
أهلها - وقد رأيتُ هذا والله - هل تريدون أن تقول لها : أنت  
آثمة ! لأنك لا ترتدين النقاب .

ثم هل المعركة الآن هي معركة الوجه والكفين ؟ ! أم أن  
المعركة أصبحت معركة الذراعين ، والنحور ، والصدور ،  
والظهور ، والشعور ، معركة (الميني جيب) ، و(الميكرو  
جيب) ، وغيرها من الأزياء التي تلبسها المرأة هذه الأيام ،  
وتظهر مفاتها . نترك هذه المعركة ، ونقول للفتاة المحجبة :  
أنت آثمة لأنك لا ترتدين النقاب ؟ مَنْ يقول هذا ؟ ! ولكن  
إذا اقتنعت امرأة بالرأي الآخر ، وغطت وجهها ، فلتغطّه ، بل

---

(١) المحلي (٢/ ٢٤١) .

ونقف معها ضد هؤلاء الذين يقيمون حرباً على هؤلاء المنتقبات ، وينكرون عليها قائلين : ليس من الإسلام . إلى آخر ما يقولون . ولماذا تنكرون عليها هذا ؟

وفي بعض البلاد أقاموا ضجةً حول الفتيات المنتقبات اللاتي يدخلن الجامعة ، وأنا أسأل لماذا ؟ ! وتلك المتبرجة تدخل الجامعات ، وتقولون : هذه حرية شخصية . فهل العُري حرية شخصية ، أما التي تغطي وجهها ليس لها من الحرية الشخصية نصيب .

**المسألة الخامسة : الشيخ القرضاوي يبيح سفر المرأة للدراسة من غير محرم :**

سفر المرأة من غير محرم بصفة عامة ، موضوع يرجع أيضاً إلى المقاصد ، فما المقصود من سفر المرأة بمحرم ؟ لا شك أن المقصود هو حماية المرأة ، أن تمتد إليها الأيدي أو الألسنة بسوء ، والسفر قديماً كان قطعاً للفيافي والأقطار على الجمال ، أو الخيل ، أو البغال ، أو الحمير ، فلا يمكن للمرأة أن تقطع هذه الفيافي بدون محرم .

لكن الآن ، المرأة تسافر في الطائرة ، فيها مائة أو أكثر ، فوجد الأمن ، فما المانع أن يودّعها محرم ، ويستقبلها محرم ؟ ! فمثلاً : موظف في بلاد الخليج ، ويريد أن تسافر

امراته إلى أهلها ، فهل نلزمه أن يشتري تذكرة له ليسافر معها ويرجع ؟ ! ما المانع أن يوصلها إلى المطار ، ويستقبلها أخوها ، أو أحد محارمها ؟ !

ولذلك فإن ابن حزم الظاهري لم يجد نصاً صريحاً يلزمه ، ووجد حديثاً امتدح النبي فيه انتصار الإسلام ، قال عدي رضي الله عنه : بينا أنا عند النبي ﷺ ، إذ أتاه رجل فشكا إليه الفاقة ، ثم أتاه آخر فشكا إليه قطع السبيل ، فقال : « يا عدي ، هل رأيت الحيرة ؟ قلت : لم أرها ، وقد أُنبئتُ عنها . قال : « فإن طالت بك حياة ، لترين الظعينة ترتحل من الحيرة ، حتى تطوف بالكعبة ، لا تخاف أحداً إلا الله » <sup>(١)</sup> . يعني أن الأمن سينتشر حتى أن المرأة تستطيع السفر وحدها .

ولذلك أخذ ابن حزم بهذا ، فقال : (وقال طائفة : تحج في رفقة مأمونة وإن لم يكن لها زوج ولا كان معها ذو محرم - : كما روينا من طريق ابن أبي شيبه نا وكيع عن يونس هو ابن يزيد - عن الزهري قال : ذكر عند عائشة أم المؤمنين المرأة لا تسافر إلا مع ذي محرم ؟ قالت عائشة : ليس كل النساء تجد محرماً <sup>(٢)</sup> . ومن طريق سعيد بن منصور نا ابن وهب عن

---

(١) رواه البخاري في المناقب (٣٥٩٥) ، وأحمد (١٨٢٦٠) ، والترمذي في

التفسير (٢٩٥٣) ، عن عدي بن حاتم .

(٢) رواه ابن أبي شيبه في المناسك (١٥٤٠٨)

عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن نافع مولى ابن عمر قال : كان يسافر مع عبد الله بن عمر مولات له ليس معهن محرم ، وهو قول ابن سيرين وعطاء ، وهو ظاهر قول الزهري ، وقتادة ، والحكم بن عتيبة - وهو قول الأوزاعي ، ومالك ، والشافعي ، وأبي سليمان ، وجميع أصحابهم<sup>(١)</sup> . إذا توفّر الأمن جاز للمرأة أن تسافر بلا محرم ، وذهب عدد من الفقهاء من أصحاب المذاهب الأربعة ، إلى أن المرأة تسافر لسفر الطاعة للحج أو العمرة من غير محرم ، مع نسوة ثقات ، بل مع امرأة ثقة<sup>(٢)</sup> . كما لو فرض مثلاً أن سافرت بعض الطالبات ، ومعهن ناظرة قويّة مأمونة ثقة .

فأجاز بعضهم أن تسافر المرأة للحجّ أو العمرة ، بل إن ابن تيمية أجاز ذلك أيضاً ، إذا كان الطريق آمناً ، ففي الفروع لابن مفلح (وعند شيخنا (ابن تيمية) : تحج كل امرأة آمنة مع عدم المحرم ، وقال : إن هذا متوجه في كل سفر طاعة)<sup>(٣)</sup> .

ويبقى أمر الإقامة ، هل تقيم وحدها ، أم لا بد من محرم ؟ وهذا يستوي فيه السفر والإقامة ؛ لأن النساء في المجتمع ، هل يلزم أن كل امرأة معها محرم ؟ فلو قدر أن امرأة مات

(١) المحلى (١٩/٥ ، ٢٠) .

(٢) المجموع للنووي (٨٧/٧) .

(٣) الفروع لابن مفلح (٢٤٥/٥) .

زوجها ، وليس لها أب أو أخ ، ومعها أطفال صغار ، فماذا تفعل ؟ فالمعول عليه الأمن ، وإذا وجد الأمن لم يكن هناك حاجة للمحرم .

منذ حوالي عشرين سنة ، أرادت وزارة التربية والتعليم في قطر ، أن تتعاقد مع مدرّسات غير متزوجات ؛ لأنها لا تجد أحيانا كثيرة امرأة متزوجة في تخصص معين ، ووجدت أنّ المتزوجات كثيرا ما يعقن حركة العمل ، بسبب إجازات الولادة والرضاع ، وغير ذلك ، فرأت الوزارة أن غير المتزوجات أفضل ، واستفتوني في هذا الأمر ، فقلت : أجيّزكم ولكن بشروط ، ومن هذه الشروط : أن يكون هناك بيت لهؤلاء الموظفات ، وعليه إشراف قوى ورقابة ، حتى لا يحدث أيُّ عبث . ووضعنا الضوابط لذلك ، لأنه إذا لم يتدخل أهل الشرع ، أو تدخلوا وتشددوا خرج الأمر من أيديهم ، ولم ينضبط .

لما جاء قاسم أمين وأمثاله ، أرادوا أن تكشف المرأة وجهها ، فعلماء الشرع في وقتها لم يجيزوا كشف الوجه . فقالوا : نسير بلا شرع . فلما خرجوا من الشرع ، خرجت المرأة من ثيابها بعد ذلك . وأظن أن الأمر لو ضبط من البداية من قبل أهل الشرع ، لظل مضبوطاً .

وهذا ما أجزّاه بالنسبة لسفر المرأة ، أن يكون مأموناً ، وبالطائرة ، ويستقبلها محرم ، ويودعها محرم ، أعني أن يتوفّر الأمن والطمأنينة ، وبدون هذا لا يجوز .

### المسألة السادسة : الشيخ القرضاوي لا يحرم التدخين :

على العكس تماماً ، فإنه يُقال لي : أنت مُشدّد في أمر التدخين . وأنا مُشدّد في أمر التدخين ، لأنني أميل إلى التحريم ، وذكرت هذا في كتابي (الحلال والحرام في الإسلام)<sup>(١)</sup> ، وفي كتابي (فتاوى معاصرة) فتوى مطوّلة في حوالي اثنتي عشرة صفحة ، ذكرت فيها الأدلة على منعه من قواعد الشرع ، ومنع الضرر من جميع جوانبه : الضرر الجسمي ، والضرر المالي ، وذكرت بقية الاعتبارات<sup>(٢)</sup> .

فعلى العكس أنا من المشدّدين في تحريمه ، وأسأل الله لكلّ من ابتلي بالتدخين أن يتوب منه .

### المسألة السابعة : القرضاوي لا يحرم حلق اللحية :

بالنسبة لحلق اللحية ، أنا لم أجد حديثاً صريحاً في تحريم حلق اللحية ، وهناك قاعدة فقهية تقول : (عموم البلوى

(١) ص ٧٢ - ٧٣ .

(٢) فتاوى معاصرة رقم ١ ص ٦٥٤ - ٦٦٩ ، ط . دار القلم القاهرة ، الطبعة السابعة ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م .

بالشيء من أسباب التخفيف فيه) . أي إذا عمت البلوى بالشيء ، فعلى الفقيه أن يخفف ، ولذلك كان الفقهاء قديما يقولون : كشف الرأس يسقط المروءة ويسقط الشهادة . ثم جاء بعض الفقهاء ، فقالوا : إن أهل المغرب والأندلس ومن جاورهم ، يسيرون كاشفي رؤوسهم ، فلا يعتبر هذا مسقطا للمروءة أو الشهادة ؛ لأننا لو فعلنا ذلك ، ضاعت مصالح الناس بسقوط الشهادة .

وكذلك الحال في حلق اللحية ، فلو اعتبرنا أن كل حليق قد ارتكب حراماً ، وتسقط شهادته ، صارت مشكلة ، وهذا من أسباب التيسير .

والإمام سفيان بن سعيد الثوري - وكان فقيهاً يُقارن بأبي حنيفة ومالك ، وكان صاحب مذهب ظلَّ إلى عهد ابن تيمية في القرن الثامن - يقول : إنما العلم عندنا الرخصة من ثقة ، فأما التشديد فيحسنه كل أحد<sup>(١)</sup> . فالتشديد سهل جداً ، ولكن أن تُيسر على الناس ، وتفتح لهم باب سعة ، هذا الذي يُتعب الفقيه ، وكثيراً ما نجد العلماء قديما ، بعد ذكر المسألة ، يقول : وهذا أرفق بالناس . ومنهجي - حقيقة - هو : التشديد في الأصول ، والتيسير في الفروع .

---

(١) جامع بيان العلم (١٤٦٧) .

في الأمور الفرعية أميل إلى التيسير ، أما في الأصول الكلية فكما يقولون : (رأسي وألف سيف) . أَشَدَّ فيها ، نحن في أَمَسَّ الحاجة إلى التيسير في هذا الوقت ، فإذا وجد في المسألة قولان متكافئان ، أحدهما يسير ، والثاني أيسر ، أفتي بالأيسر ، ودليلي في هذا ، هو أن النبي ﷺ ، ما خيّر بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ، ما لم يكن إثماً ، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه <sup>(١)</sup> .

فهذا هو منهج رسول الله ﷺ ، ولعلّي قد برّئت من هذه التهم ، بل قد أقلب هذه التهم إليهم ، فأقول لهم : أنتم المتشدّدون ، المتنتطعون في الدين . والنبي ﷺ يقول : « هلك المتنتطعون » <sup>(٢)</sup> .

وأنتم المغالون ، والنبي ﷺ يقول : « إياكم والغلو في الدين ، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين » <sup>(٣)</sup> .

---

(١) متفق عليه : رواه البخاري في المناقب (٣٥٦٠) ، ومسلم في الفضائل (٢٣٢٧) ، عن عائشة .

(٢) رواه مسلم في العلم (٢٦٧٠) ، وأحمد (٣٦٥٥) ، وأبو داود في كتاب السنة (٤٦٠٨) ، عن ابن مسعود .

(٣) رواه أحمد (٣٢٤٨) ، وقال مخرجه : إسناده صحيح على شرط مسلم ، وابن ماجه في المناسك (٣٠٢٩) ، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٢٤٥٥) ، عن ابن عباس .

والذي يقول : القرضاوي عصريٌ . هذا مدح وليس ذمًا ، بل هذا عيب فيكم أنكم تنسونَ عصركم ، وقد قال علماؤنا : إنَّ الفتوى تتغيَّر بتغيُّر الزمان والمكان ، والحال والعرف . فالعالم إن لم يكن عصريًا ، كان هذا عيبًا فيه .

والذي يقول : القرضاوي يميل إلى التحليل أكثر منه إلى التحريم . هذا أيضًا ليس بعيب ، بل هو مدح ، والشخص الذي يميل إلى التحريم دائمًا ، هو المتَّهم . فالواقع هذه الأشياء ليست تهماً ، والأمر هو كما قال البحرى قديماً :

إذا محاسنيَّ اللاتي أدلُّ بها      كانت ذنوبي ، فقل لي كيف اعتذر  
تقليد المذاهب الفقهية :

السؤال : هل يجوز للمسلم تقليد مذهب من المذاهب المعروفة ، خاصة أننا وجدنا الإخوة الذين يقولون بعدم جواز ذلك ، يتبعون علماءهم ، وأصبحت المذاهب الآن أربعين وليس أربعة ، فما رأي فضيلتكم ؟

الجواب : النَّاس صنفان : صنف من أهل العلم القادرين على الموازنة بين الأقوال وأدلتها ، وترجيح الراجح منها ، فهؤلاء ينبغي أن يرجِّحوا ما وصلوا إليه ولا يقلِّدون . وقد كنت في صباي حنفيًا ، وكانت دراستي للمذهب الحنفي قدرًا ، فقد كانت بلدي كلها شافعية ، ولما جئت لأقدم

في الأزهر ، كان الذي يقدّم لي عالماً من بلدنا ، اسمه الشيخ : عبد المطلب البتة رحمه الله ، فسألني عن المذهب الذي أرغب في الانتساب إليه ، فكدت أقول : شافعي . باعتبار أنه المذهب السائد ، ولكنه أسرع قائلاً : ما رأيك أن تكون حنفياً مثلي ؟ فقلت : على بركة الله . فصرت حنفياً .

فكنت لا أدرس إلا المذهب الحنفي ، ولكن بعدما نضجتُ بدأتُ أدرس المذاهب الأخرى ، فقد أفتي بالمذهب الحنفي ، وقد أخرج عن المذهب الحنفي ، فإذا وجدتُ المذهب الحنفي استدلاله ضعيف في مسألة ما ، ولها دليل أقوى في مذهب آخر ، أخذت بالمذهب القوي في الاستدلال .

ومثال ذلك : أن المذهب الحنفي يرى أن المصلي لا يرفع يديه إلا عند تكبيرة الإحرام<sup>(١)</sup> . وعند الركوع والقيام من الركوع والقيام من التشهد لا يرفع يديه ، لأن المذهب الحنفي هو مدرسة الكوفة ، ومدرسة الكوفة متلمذة على فقه ابن مسعود ، وابن مسعود يقول : لم أر رسول الله ﷺ يرفع يديه إلا في تكبيرة الإحرام<sup>(٢)</sup> .

---

(١) المبسوط للسرخسي (١/١٤) .

(٢) رواه أحمد (٣٦٨١) وقال مخرجه : رجاله ثقات ، وأبو داود في الصلاة (٧٤٨) وقال عقبه : هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس هو بصحيح على هذا اللفظ ، والترمذي في الصلاة (٢٥٧) وقال : حسن ، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٧٣٣) .

ولكن روى سبعة عشر نفساً ، أو أكثر : أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه عند الركوع والرفع منه<sup>(١)</sup> . فهل نأخذ بقول ابن مسعود ، أم بقول سبعة عشر ؟ لا شك أن الأقوى رواية سبعة عشر .

وسألني أحدهم مرةً : ما هو مذهبك ؟ فقلتُ : حنفي . أي أجمع المذاهب كلها ، وهذا لا يكون إلا لأهل العلم القادرين على الموازنة والترجيح ، فيأخذ من جميع المذاهب . ومرة - للأسف - كنتُ في الإمارات ، وبعد المحاضرة فتحتُ باب الأسئلة كما هي العادة ، فأرسل لي شخص ورقة يقول فيها : أراك تقول : أفتي بكذا وأرجح كذا . هل أنت أبو حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد ؟

فكان ردِّي : أن قلتُ : هل يفهم الأخ هذا أن الدين طلاس ، وشريعتنا ألغاز ، لا يستطيع الإنسان فيها أن يقول : هذا الرأي أقوى ، وهذا أرجح ! إنه كتاب مبين ، وبلسان عربي مبين ، ورسول مبين ، فننظر إلى الأقوال والأدلة ، وقد ترك السابقون لنا ثروة هائلة ، فستطيع أن تنظر لهذا وهذا ، وعلى ضوء مقاييس واعتبارات ، تقول : هذا أرجح .

---

(١) انظر رفع اليدين في الصلاة للبخاري ص ٧ .

وقلتُ : لقد حفظتُ القرآن قبل أن أدخل الأزهر ، ودرستُ في الأزهر ثلاث عشرة سنة ، حتى أخذتُ العالمية ، ودرستُ سنتين حتى أخذتُ إجازة التدريس ، ودرستُ ثلاث سنوات حتى حصلتُ على الماجستير ، ودرستُ عددا من السنوات حتى حصلتُ على الدكتوراه ، ومن يومها ومن قبل ومن بعد لا زلتُ أقرأ في الإسلام ، وأتعلَّم إلى يومنا هذا . فالذي عاش أكثر من ستين سنة من حياته يدرس ، لا يستطيع أن يقول : هذا الرأي أرجح من هذا الرأي ؟ إذن فبطن الأرض خيرٌ لي من ظاهرها ، وليغلقوا الأزهر والجامعات الإسلامية ، ما دامت غير قادرة على تخريج شخص قادر على أن يقول : هذا الرأي أرجح من هذا الرأي . وهذا بالنسبة لأهل العلم .

أما بالنسبة للشخص العادي ، فلا مانع أن يقلد ، فليس من المعقول أن نقول للشخص العامي : إن التقليد حرام ، ويجب أن تتَّبَع الدليل . وكيف يعرف العامي الدليل ؟ ! وإذا عرف الدليل ، فهل يعرف إذا كان الدليل مطلق محمول على مقيّد ، أو عامّاً مخصّصاً ، أو نصّاً منسوخاً ، أو يعارضه معارض أقوى منه ؟ ! فهو لمعرفة ذلك بحاجة إلى أصول الفقه . وهو لم يدرس أصول الفقه ! فهل يُعقل هذا ؟ !

لقد اشترط العلماء للمجتهد أن يكون عالماً باللغة العربية ،  
وأصول الفقه ، إلخ ، ولكن هذا خاصٌ بالمجتهد ، ولذلك  
لا يعلم أتباع الدليل إلا أهل العلم .

وقد حدث أن جاءني رجل ممن يدّعي الاجتهاد ، ليناقشني  
في موضوع : مسَّ المصحف بغير وضوء ، ويستدلُّ بقوله  
تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ (الواقعة: ٧٩) ، فقلت له :  
هل تعرفُ إلام يعود الضمير في الآية ؟ قال : لا .  
قلت له : هل تعلم قاعدة (الضمير يرجع إلى أقرب  
مذكور) ؟ قال : لا .

قلت له : وفيمَ جئتَ تناقش ؟ !  
لأن في هذه الآيات ذكر شيئين ، ﴿ إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ في  
كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ (الواقعة: ٧٧-٧٩)  
والضمير في ﴿ يَمَسُّهُ ﴾ راجع إلى القرآن أم إلى الكتاب  
المكنون ؟ والصحيح أنه إلى الكتاب المكنون ؛ لأنه أقرب  
مذكور . ومعنى هذا : أن الكتاب المكنون اللوح المحفوظ ،  
لا يمسُّه إلا المطهَّرون وهم الملائكة ، فلا تصل إليه الشياطين ،  
﴿ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ ﴿ إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ  
لَمَعْرُؤُونَ ﴾ (الشعراء: ٢١١، ٢١٢) .

فلا تستطيع أن تقول لكلِّ واحد اجتهد ، فالإنسان ينشأ  
على مذهب البلد الذي هو فيه ، فلو نشأ إنسان في بلد

كالبحرين أهلها مالكية ، تجده يصير مالكيًا ، ولو نشأ في بلد  
كبلدي أهلها على المذهب الشافعي يصير شافعيًا ، ولو نشأ  
في تركيا سيكون حنفيًا ، وهكذا فالإنسان يكون تبعًا لمذهب  
أهل البلد الذي نشأ فيه ، ولكن كل ما ننصح به المسلم أن  
لا يتعصب لمذهبه ، وأن يسأل إذا لم يعلم .

وإن اختلف عليه العلماء في الفتوى ، فليصنع كما يصنع  
المريض إذا اختلف عليه الأطباء في المرض ، عندما يذهب  
إلى طبيب فيقول له شيئًا ، ويذهب إلى ثان فيقول له شيئًا ،  
ويذهب إلى ثالث فيقول له شيئًا آخر . ماذا يفعل من اختلف  
الأطباء عليه في التشخيص ؟ !

لا بد أن يرجح ، وأن يختار ، ولا بد أن يكون هناك معيار  
للترجيح والاختيار ، فيرجح الطبيب مثلاً على أساس الشهرة ؛  
لأنه مثلاً مشهور أكثر من غيره . أو التخصص ، فهذا تخصصه  
أساسي عن هذا . أو على الأكثر ، فثلاثة قالوا كذا ، وواحد  
خالفهم ، وهكذا . فعنده معايير ينتهي فيها إلى أنه يرجح هذا  
عن هذا ، وهذا ما يفعله الإنسان حينما يختلف عليه العلماء ،  
ولا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها .

**صلاة المرأة في المسجد :**

**السؤال :** ما الحكمة من جعل ثواب صلاة المرأة في بيتها  
أعظم أجراً من المسجد ، بالرغم من أنها اليوم لم تترك  
مجالاً إلا وخاضته ؟